

المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقاً لقانون رقم 73 لسنة 2021 – دراسة حالة على العاملين بجامعة عين شمس

محمد أحمد عبد المالك⁽¹⁾ – خالد حمدي عبد الرحمن⁽²⁾ – آمال حسين⁽¹⁾

(1) كلية الدراسات العليا والبحوث، جامعة عين شمس (2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية والنفسية لتعاطي المخدرات، حيث أن بيان الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات يمكن أي باحث علمي أن يعرف مدى الخسائر الاقتصادية والخسائر النفسية التي تحدث للموظف أو العامل مع وضع التصورات الديناميكية والرؤى العملية لمكافحة المخدرات وطرق الوقاية منها، تم تصميم استبيان لقياس مدى المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وبيان الآثار الاقتصادية والنفسية على الفرد والمجتمع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن عملية الإدمان سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الفرد والمجتمع لاسيما المخدرات كمشكلة نفسية، وكذلك دور الأسرة في وقاية أبنائها من مشكلة المخدرات الخطرة. كذلك أيضاً إن من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة التي تقع على موارد المجتمع، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته. وأوصت الدراسة بضرورة ضمان حقوق الموظفين في حالة الاشتباه أو ثبوت التعاطي، بما في ذلك توفير فرصة لإعادة التأهيل والعودة للعمل بعد استكمال البرامج العلاجية بنجاح، وكذلك التنسيق مع جهات العلاج: التنسيق مع مؤسسات العلاج من الإدمان لتقديم دعم متكامل للموظفين الذين يحتاجون إلى العلاج، مع ضمان سرية المعلومات واحترام خصوصية الموظف.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المدنية – جرائم الإدمان – الأثر المالي والنفسي

مقدمة البحث

يعد الإدمان آفة اجتماعية خطيرة، رافقت البشرية منذ القدم وتطورت بتطوره حتى أصبحت من أبرز الظواهر النفسية الراهنة وإحدى مشكلاتها المعاصرة، كما بدأت تقلق المجتمع العالمي بكافة فئاته واتجاهاته وتقض مضجعه وتهدد حضارته وتسبب له الحيرة والارتباك في وقف هذا السيل الجارف من الآلام التي تجتاح المجتمعات البشرية النامية والمتطورة على حدّ سواء

رغم خطورة تعاطي المخدرات داخل أي مجتمع من المجتمعات وما تتركه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية مدمرة على الفرد والمجتمع، إلا أنها أصبحت تؤرق جميع المهتمين بها في المجتمع كالقيادات الأمنية التي لها تماس مباشر مع مثل هذه الآفة الخطيرة، وكذلك علماء الاجتماع وعلماء النفس ورجال الدين، من أجل احتوائها والحدّ من مخاطرها.

إلا أن ما يهمننا في هذا البحث الوقوف على أهم الأسباب المؤدية للإدمان ، والآثار الاقتصادية التي تعود على المجتمع عامه وعلى العاملين بجامعة عين شمس خاصة حيث أن فهمنا الصحيح للأسباب يقودنا للتعرف على الآثار النفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات لما لها من نتائج خطيرة على الأفراد والأسرة والمجتمع وعلى دخل العامل بجامعة عين شمس مما يتطلب من الباحثين والدراسين والعاملين في الحقل الاجتماعي على وجه التحديد بذل المزيد من الجهود في سبيل معالجة الظاهرة والتقليل من مخاطرها الكامنة والظاهرة (عفاف محمد عبد المنعم، 2003).

مشكلة البحث

تعتبر مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات التي تؤثر في بناء المجتمع وأفراده لما يترتب عليها من آثار نفسية واقتصادية سيئة تؤثر على الفرد خاصة والمجتمع عامه (عز الدين جميل عطية، 2003)، والعاملين بجامعة عين شمس، ولذلك تتمثل مشكلته البحث فيما يلي: أنها ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة بعضها يتعلق بالفرد والبعض الآخر بالأسرة والثالث بالبناء الاجتماعي ككل مما يشكل تهديداً لكيان المجتمع، ويساهم في عرقلة البناء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. إذا نظرنا إلى أثر الإدمان على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجد أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجاناً لأول مرة، أو مجاملةً لصديق، أو حباً للاستطلاع، أو رغبةً في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يوم يزيد من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مال يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها. منها:

- انخفاض معدل أداء الفرد بالنسبة لعمله لان التعامل مع المخدرات تعاطياً أو ترويحاً من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجة ومتأخرة دائماً عن العمل الذي يعد بمثابة وسيلة لكسب العيش. وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، وعلى معدل أداء عمله والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص إنتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة (الساعة، أو اليوم، أو الأسبوع).
- إن الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصادياً على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيث يتسبب ذلك في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث (كحدوث خسائر في مجال العمل) بمعنى إن الموظف أو العامل لا يؤدي عمله بالشكل الصحيح مما يؤثر بالسلب على مصلحه العمل ويتسبب في خسائر فادحة وأكثر جساماً

تساؤلات الدراسة

- ما هي الآثار الاقتصادية والنفسية لتعاطي المخدرات

أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من:

- 1- تناول العديد من الدراسات والأدبيات البحثية بكثافة الحديث عن الأسباب المؤدية لتعاطي المخدرات، دون إتباع الأساليب العملية للعلاج وطرق الوقاية. ومعرفة ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإدمان حيث إن الإطار النظري لا يكفي لبيان خطورة أي ظاهرة بالنسبة لأي مجتمع ما دون ملامستها والبحث في حيويتها، حتى يتسنى اتخاذ الخطوات العلاجية اللازمة لمكافحتها والوقاية منها.
- 2- تتمثل في رؤية الباحثون تجاه تقاوم تعاطي المخدرات في بيئة العمل (جامعة عين شمس) دون إبراز أي إسهامات حديثة في علاج تلك الظاهرة والتخلص منها جذرياً، حيث الاكتفاء بالطرق التقليدية للعلاج من وجهة نظر الباحثون يعزز تعاطي المخدرات على تناولها باستمرار. وبالتالي يجب أن يكون هناك أدوار متكاملة ذات طابع علاجي في مكافحة المخدرات لاسيما وأن البشرية اليوم تعيش وسط عالم متسارع يعج بالتطورات العلمية والتكنولوجية

3- ما يترتب على الإدمان من مشاكل اقتصادية مثل نقص الدخل – انخفاض معدل الأداء- انخفاض الإنتاجية بالتالي مخرجات العمل تكون غير مرضية وتعكس صورة سلبية لأداء جامعه عين شمس لان العامل والموظف يمثلون الجامعة

أهداف الدراسة

يسعى البحث لتحقيق الآتي:

- بيان الآثار الاقتصادية والنفسية لتعاطي المخدرات
- بيان مدى الخسائر الاقتصادية والخسائر النفسية التي تحدث للموظف أو العامل مع وضع التصورات الديناميكية والرؤى العملية لمكافحة المخدرات وطرق الوقاية منها.

مصطلحات الدراسة

المخدرات: إن تعريف المخدرات يختلف باختلاف النظرة إليها، ولذلك لا يوجد تعريفٍ موحدٍ أو متفقٍ عليه للمخدرات، ويمكن تعريف المخدرات من الجوانب التالية:

تعريف لغوي: المخدر في اللغة اسم فاعل مشتقٌ من الفعلِ خدر، ويدور لفظ الخدر حول معاني الضعف والكسل والفتور أو الستر. (هلال، 1999م: ص23) فيقال المرأة خدرها أهلها بمعنى سترها وصانوها من الامتهان، أي أن الخدر هو ما يسترُّ الجهاز العصبي عن فعله ونشاطه المعتاد.

تعريف المخدرات اصطلاحاً: هي كلُّ ما يؤثّر على العقلِ فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة العاقلة، ويترتب على الاستمرار في تعاطيها الإدمان فيصبحُ الشخصُ أسيراً لها. في تعريفٍ آخر تعرف بأنها المواد التي تخدر الإنسان، وتفقد وعيه، وتغيبه عن إدراكه (عادل الدمرداش، 1982).

التعريف العلمي للمخدرات: المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وهي ترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الإغريقية (Narcosis) التي تعني يخدر أو يجعله مخدراً (محمد حمدي الحجاز، 1992).

التعريف القانوني للمخدرات: يطلق لفظ المخدرات قانوناً على مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخّص له ذلك (المركز القومي لمكافحة الإدمان والتعاطي، 2017).

التعريف الإجرائي للمخدرات: هو مخدر الهيرويين الذي يؤثر بدخوله جسم الإنسان على وظيفة أو أكثر من وظائفه بشكلٍ سلبي، فضلاً عما يحدثه من خللٍ في كيمياء الجسم.

تعاطي المخدرات (drug abuse):

التعاطي في اللغة: العطو: تناول ورفع الراس واليدين. والإعطاء: المناولة كالمعاطاة والعطاء والانتقاد. والتعاطي: تناول: وتناول ما لا يحق، والتنازع في الآخذ، والقيام على أطراف أصابع الرجلين مع رفع اليدين إلى الشيء (عادل الدمرداش، 1982).

التعاطي في الاصطلاح: هو تناول غير المشروع للمخدرات بطريقة غير منتظمة وغير دورية يتعاطاها الأفراد من أجل إحداث تغيير في المزاج أو في الحالة العقلية، ولكنه لا يصل إلى حد الاعتماد التام عليها (عادل الدمرداش، 1982).
التعريف الإجرائي للتعاطي: العمل الذي يقوم به الشخص لتناول أي نوع من العقاقير المخدرة مثل الحبوب المخدرة مثل: الحبوب، الحشيش، الهيرويين، وغيرها بأي وسيلة من وسائل تزويد الجسم سواء كان آكلًا، أو شربًا، أو شمًا، أو حقنًا

الدراسات السابقة

1-دراسة: دور الأسرة في وقاية المراهق من تعاطي المخدرات وإدمانها (أعمال الملتقى الوطني حول المخدرات والمجتمع الجزء الأول أكتوبر 2020 – جامعة محمد البشير الإبراهيمي د فواز عبيدي- د مفتاح نادية.

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة المخدرات كمشكلة اجتماعية، وكذلك دور الأسرة في وقاية أبنائها من مشكلة المخدرات الخطرة. واشتملت الدراسة على الإطار النظري والتحليلي تطرقت فيها لعدة مواضيع لعل أهمها: المشكلات الاقتصادية والنفسية والانحراف، وظيفة الأسرة، المخدرات وأضرارها على الأسرة، الأسباب التي تعود في إدمان أبنائها للمخدرات، وتوصلت النتائج إلى أن المخدرات ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات منذ القدم وقد تم مكافحتها وذلك بتحديد بعض العقوبات والجزاءات لها. ولها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة

2- دراسة بعنوان: - دور العمالة الوافدة للمملكة العربية السعودية في ترويج المخدرات” من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات”. قام بإعدادها محمد محسن بن حويد العتيبي. سبتمبر 2021

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجاً للمخدرات في المملكة العربية السعودية، وأهم الطرق والأساليب التي يتبعونها عند ترويجهم للمخدرات، بالإضافة إلى قياس مدى فاعلية الأجهزة الأمنية في الحد من دور الوافدين في ترويج المخدرات في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجاً للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية، والأفغانية، والسورية، واليمنية. اتباعهم وسائل لإغراء الشباب عند ترويجهم المخدرات مثل: سائقي الأجرة والنقل والشاحنات، كذلك عدم قدرة العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لدى تصديهم لمروجي المخدرات تطبيق العقوبات الصارمة بحقهم نظراً لاستخدامهم أحداث النظم والحيل.

3- دراسة بعنوان: - السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة تطبيقية) بحث مقدم) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، تخصص السياسة الجنائية. قام بإعدادها أحمد عبد الرحمن محمد مارس 2022

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار السلبية لجرائم المخدرات، التعرف على حجم مشكلة الإتجار في المخدرات وترويجها في دول مجلس التعاون الخليجي، توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين أنظمة وقوانين دول الخليج العربي لجريمة ترويج المخدرات، بيان مطابقة الأحكام الواردة في نظم وقوانين دول الخليج العربي مع أحكام الشريعة الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي تتناوله الأنظمة الخليجية تجاه جريمة ترويج المخدرات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون باستعراضها أن هناك تركيزاً على الآثار النفسية لتعاطي المخدرات خاصةً على مستوى الأسرة، والمجتمع وإغفالها الآثار الاقتصادية وهذا ما يضيف على البحث لوناً من الحداثة والحيوية. وقد استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي صياغة الخاتمة، وفي التعقيب على النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية.

الإطار النظري للبحث

إن ظاهرة تعاطي المخدرات لها جانبها الاقتصادي، وهو على قدر كبير من الأهمية، بالنسبة للفرد من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في الميزانية العامة للدولة، من خلال النقص الملحوظ في الإيراد الحكومي، نتيجة لتهرب الأموال غير المشروعة من دفع الضرائب، ونتيجة لانخفاض في الدخل القومي بشكل عام، الناتج من انتشار البطالة بين المتعاطين، وانخفاض إنتاجيتهم. وانخفاض معدل أداء الموظف والعامل وسوف نعرض أهم الآثار الاقتصادية للإدمان فيما يلي:

- انخفاض كفاءة الأداء في العمل والحياة: يؤثر الانغماس في عالم الإدمان على القوى العقلية والصحة النفسية والمهارات الاجتماعية للفرد المدمن، مما يخلق فجوة بينه وبين الآخرين فيميل إلى الانعزال وتتناقص قدرته على القيام بأعماله بالكفاءة والجودة المطلوبة، مما يؤدي إلى انحدار مستوى الإنتاج ومع الاستمرار في التعاطي قد تتخض إنتاجيته إلى الصفر، بالتالي لا يستطيع تأمين احتياجاته الشخصية أي يصبح عالة على أسرته والمجتمع بأكمله.
- نقشي الأخلاقيات السيئة التي تؤثر سلباً على الثروة الأسرية: بسبب الحاجة للمال نتيجة الرغبة الشديدة للمتعاطي للحصول على المخدر الذي يتعاطاه؛ قد يقوم بسرقة مقتنيات أفراد الأسرة من أموال وممتلكات ثمينة بهدف الحصول على المال.
- ارتفاع نفقات رعاية الأطفال: إلى جانب ارتفاع النفقات العلاجية للمدمن نفسه، فإن التأثيرات السلبية الناتجة عن سلوكيات المتعاطي غير المتزنة تدفعه أيضاً إلى إيذاء الآخرين، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال، فوجود فرد متعاطي في أسرة تضم أطفالاً يحفز هؤلاء الأطفال والمراهقين للاقتداء بأحد أبويهم (الفرد المتعاطي) بالتالي المزيد من النفقات التي ستترتب على الأسرة في سبيل الوقاية والعلاج في الوقت ذاته.
- انكماش الاقتصاد: الارتفاع في معدل زراعة شجيرات الكوكا في كولومبيا لم يفض إلى زيادة في النمو الاقتصادي، بل على العكس تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان التي هبط فيها زراعة وإنتاج هذا المخدر كبوليفيا والبيرو في التسعينات، بينما انخفض النمو الاقتصادي في كولومبيا على الرغم من زيادة إنتاج المواد المخدرة بسبب تكديس رؤوس الأموال في يد تجار ومهربي المخدرات، الذين يحتاجون لحالة من عدم الاستقرار في البلاد ليكملوا تجارتهم (المركز القومي للإدمان والتعاطي، 2017).

التشخيص: يتطلب تشخيص إدمان العقاقير (اضطراب سوء استخدام المواد) تقييماً شاملاً وغالباً ما يتضمن تقييماً من قبل طبيب نفسي، أو عالم نفسي، أو استشاري معتمد في مجال إدمان الكحوليات والمخدرات. تستخدم اختبارات الدم، أو البول أو الاختبارات المعملية الأخرى لتقييم استخدام العقاقير، ولكنها لا تمثل اختباراً تشخيصياً للإدمان. ولكن، ربما تستخدم الاختبارات المذكورة لمتابعة العلاج والتعافي.

لتشخيص اضطراب سوء استخدام المواد، يستخدم معظم أخصائيي الصحة العقلية المعايير الواردة في Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية) (DSM-5)، الذي نشرته American Psychiatric Association (جمعية الطب النفسي الأمريكية).

الأضرار القانونية التي تؤثر على الفرد (الموظف): إن جودة إنتاجية الفرد هي النواة الأساسية للنهوض باقتصاد المجتمع، وبما أن للمخدرات أضرار بالغة على القدرة العقلية والمهارات والإمكانيات العملية والعلمية والإنتاجية، ستنج تدايعات قانونية تودي الى الفصل من الخدمة أو الحبس ومسؤوليات مالية منها (محمد حمدي الحجار، 1992):

1- الإنفاق الحكومي على مكافحة المخدرات: حيث يتم تخصيص نفقات كبيرة من أموال الدولة من أجل مكافحة المخدرات بالإضافة إلى بناء مراكز لعلاج الإدمان

2- انخفاض الإنتاجية والطاقة العاملة: زيادة عدد المدمنين في الدولة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وذلك بسبب انتشار البطالة بين الأشخاص المتعاطين للمخدرات لعدم قدرة هؤلاء الأفراد على القيام بأعمالهم وبالتالي نقص الدخل العام.

3- العاملون تحت تأثير المخدرات: العمل تحت تأثير المخدرات يعرض الشخص المتعاطي لخطر الإصابة أثناء العمل مما يسبب زيادة في التكاليف، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن يتسبب بها المدمن إن كان يعمل في الخدمة العامة مثل سائقي القطارات.

4- انخفاض مستويات الإنتاج بشكل كبير: إذ يمكن أن تكلف الأخطاء المتكررة والشروود والتغيب عن العمل خفض الإنتاج والتأثير بشكل سلبي على محيط مدمن المخدرات.

5- زيادة الجريمة ونفقات الأمن: مع اشتداد رغبة المتعاطي الملحة للحصول على المخدرات فقد يلجأ للقيام بأنشطة غير قانونية تعرضه للإدانة وبالتالي السجن، مما يكلف النظام الإصلاحي للدولة المزيد من النفقات، فإن انتشار الإدمان بشكل متزايد يخلق حاجة ماسة إلى زيادة عدد العاملين في مجال مكافحة المخدرات وذلك لأنه كلما زاد نشاط حركة بيع المخدرات وشرائها وتعاطيها زادت حاجة الدولة إلى تخصيص المزيد من الموارد البشرية والاقتصادية لمواجهة هذه الآفة الخطيرة.

6- انتشار ظاهرة غسيل الأموال: وذلك بسبب الأرباح غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات والتهرب الضريبي، مما يؤثر سلباً على التعاملات المالية المشروعة.

الأثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الفرد: إذا نظرنا إلى أثر المخدرات على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجد أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجاناً لأول مرة، أو مجاملةً لصديق، أو حياً للاستطلاع، أو رغبةً في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يوم يزيد من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مال يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها.

كما أن التعامل بالمخدرات تعاطياً أو ترويحاً من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجة ومتأخرة دائماً عن العمل الذي يعدّ بمثابة وسيلة لكسب العيش. وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص إنتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة (الساعة أو اليوم، أو الأسبوع).

والأثر الثالث من الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصادياً على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيث يتسبب ذلك في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث (كحدوث تلف في أدوات الإنتاج أو آلات الإنتاج، إلا أنه في حالات أخرى قد تصاب العملية الإنتاجية بخسائر أكثر جسامةً مثال ذلك حالات التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهرة في ميدان الصناعات الثقيلة.

(بنى سويف، 1996: ص18

الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على المجتمع: من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة التي تقع على موارد المجتمع، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته.

إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي كان من الممكن استثمارها في زراعة ما هو أنفع للمجتمع من المخدرات، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها، فعلى سبيل المثال بلغت المساحة المخصصة لزراعة الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون فلقد قام الزارعون في منطقة بعلبك بنزع شجيرات التفاح وغيرها وبادرا بزراعتها خشخاشاً، حيث أن زراعة الخشخاش هناك تعتبر مجزية لصلاحية التربة الزراعية، هذا فضلاً عن الأرباح الطائلة التي تحققها هذه الزراعة. (هلال، 2018: ص ص 89-90)

الإجراءات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة: تم استخدام المنهجين التاليين:

• **المنهج الاستنباطي:** هو مجموعة العمليات العقلية التي تجعل من العام منطلقاً لها ومن الخاص منتهاها وبذلك نقصد الانتقال بمدرج ضيق من الكل إلى الجزء، فالاستنباط هو كل استدلال تكون النهايات فيه مساوية للمقدمات أو حتى أصغر منها أيضاً، ويفضي الاستنباط إلى التوصل إلى نتائج يقينية صادقة فيما يخص الظاهرة موضع الدراسة، تدعى هذه المنهجية أيضاً بالقياس وتمثل تياراً فلسفياً مثاليًا يقوم بدراسة الظاهرة بصورتها المثالية وليس كما هي في الحقيقة الواقعية

• **مفهوم الوصفي التحليلي:** والذي يعتمد على دراسة المشكلة كما في الواقع العملي، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وتحليلها كمياً ونوعياً، وربط المعلومات حول المشكلة وتفسيرها وتحليلها بطريقة تؤدي إلى الاستنتاجات الدقيقة حول المشكلة وطرق علاجها.

حدود الدراسة:

1- **الحدود البشرية:** تكونت مجموعة الدراسة من (384) فرد من العاملين بجامعة عين شمس (الموظفين الإداريين – السائقين – الخدمات المعاونة – الأمن الإداري).

2- **الحدود المكانية للدراسة:** يتم تطبيق البحث في العاملين بجامعة عين شمس.

3- الحدود الزمنية: وهي الفترة التي استغرقت فيها الدراسة من جمع البيانات وتبويبها ثم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة خلال عام 2023/2022.

طرق جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها قام الباحثون بإعداد وتصميم قائمة استبيان موجهة إلى العاملين بجامعة عين شمس بمختلف تخصصاتهم والتي شملت (الموظفين الإداريين، السائقين، الخدمات المعاونة، والأمن الإداري) وتم توزيعها ورقيا للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات لأتراء موضوع الدراسة. وتم صياغة عبارات الاستبيان بناء على نموذج مقياس ليكرت الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، حيث يتم عرض فقرات الاستبيان على عينة الدراسة وتتكون الإجابة على كل فقرة من 5 إجابات تحدد مستوي موافقتهم عليها، وتكون للإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على الفقرة، يتم الاعتماد عليها في التعرف على مستوي ارتفاع أو انخفاض الموافقة على فقرات الاستبيان 2023

الصدق والثبات للاستبيان:

1- معامل صدق أداة الدراسة

حساب صدق أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي

□ حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان الثقافة التنظيمية الأخلاقية: تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021 من خلال حساب معامل ارتباط درجة كل بند من بنود الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان ككل.

جدول رقم (1): يوضح صدق الاتساق الداخلي للاستبيان المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021

لقد جري التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان الذي تنتمي إليه الفقرة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS إصدار 27

البند	الارتباط	الدلالة	البند	الارتباط	الدلالة	البند	الارتباط	الدلالة
1	.780**	.000	8	.799**	.000	15	.469**	.000
2	.823**	.000	9	.791**	.000	16	.315**	.000
3	.796**	.000	10	.802**	.000	17	.488**	.000
4	.833**	.000	11	.790**	.000	18	.491**	.000
5	.817**	.000	12	.469**	.000	19	.496**	.000
6	.817**	.000	13	.434**	.000	20	.491**	.000
7	.809**	.000	14	.359**	.000	21	.469**	.000

*قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05

**قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01

ويوضح الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبيان مرتبطة ارتباط ذو دلالة معنوية بالدرجة الكلية بالاستبيان، وبناءً على ذلك يصبح العدد النهائي لعبارات المقياس 21 عبارة.

ب- معامل ثبات أداة الاستبيان: لحساب ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على المعامل الإحصائي ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لكل عبارة وإجمالي الاستبيان بواقع 21 سؤال أو عبارة، والجدول رقم (3- 4) يوضح نتائج معاملات ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للمحاور والاستبيان الكلي.

جدول رقم (2): يوضح نتائج معاملات ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لأبعاد محاور الاستبيان = (40) فرد

م	محاور الدراسة	الأبعاد	عدد فقرات المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1	المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021	المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021	11	0,983
2		الآثار المالية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021	5	0,933
4		الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021	5	0,988
	المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021		21	0,923

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: Version 27).

من الجدول السابق نجد أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت جميعا ذات قيم مرتفعة تجاوزت (0,853)، وتشير هذه القيم إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

أساليب التحليل الإحصائي المستخدم: معالجة البيانات باستخدام التي تم جمعها بالتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك لحساب المعادلات التالية: جدول البيانات الأولية في صورة جداول تكرارية (التكرار والنسبة المئوية)، وكذلك للمقاييس المستخدمة بعينة الدراسة. حساب معامل ارتباط بيرسون للبيانات الكمية لمعرفة العلاقة بين المتغيرات والاستجابة على الاختبارات. إجراء اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين متوسطين المجموعتين (للشرائح المختلفة) تبعا لمتغيرات الدراسة. إجراء اختبار الثبات من خلال معامل التجزئة النصفية لاختبار ثبات المقياس. إجراء اختبار الثبات من خلال معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbachs لاختبار ثبات المقياس

نتائج الدراسة

أولاً: البيانات الأولية:

جدول رقم (3): يوضح النوع

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	236	61.1%
أنثى	150	38.9%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: Version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة كانت من الذكور حيث بلغت نسبتهم 61.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الإناث 38.9% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (4): يوضح الحالة الاجتماعية لمفردات عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	80	20.7%
متزوج	221	57.3%
مطلق	55	14.2%
أرمل	30	7.8%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: Version 27).

يوضح الجدول السابق توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية حيث أظهرت الدراسة أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم 57.3% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الأعزب 20.7% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، بينما كانت نسبة المطلقين 14.2% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الأرمال 7.8% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (5): يوضح الخبرة العملية لمفردات عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	76	19.7%
من 5 سنوات حتى أقل من 10 سنوات	67	17.4%
من 10 سنوات حتى أقل من 15 سنة	83	21.5%
من 15 سنة حتى أقل من 20 سنة	75	19.4%
أكثر من 20 سنة	85	22%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة ملتحقين بالعمل منذ أكثر من 20 سنة حيث بلغت نسبتهم 22% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الملتحقين بالعمل منذ 10 سنوات حتى أقل من 15 سنة 21.5% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، بينما كانت نسبة الملتحقين بالعمل منذ أقل من 5 سنوات 19.7% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الملتحقين بالعمل منذ 15 سنة حتى أقل من 20 سنة 19.4% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، بينما كانت أقل نسبة هي للعاملين الملتحقين بالعمل منذ 5 سنوات حتى أقل من 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 17.4% من إجمالي مفردات عينة الدراسة .

جدول رقم (6): يوضح الوظيفة لمفردات عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
موظف إداري	178	46.1%
سائق	56	14.5%
خدمات معاونة	62	16.1%
فرد أمن إداري	90	23.3%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة موظفين إداريين حيث بلغت نسبتهم 46.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة أفراد الأمن 23.3% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، بينما كانت نسبة الخدمات المعاونة 16.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة السائقين 14.5% من إجمالي مفردات عينة الدراسة .

جدول رقم (7): يوضح مدى معرفة المواد القانونية المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة بقانون الخدمة المدنية لمفردات عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	209	54.1%
لا	177	45.9%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة لديهم معرفة بالمواد القانونية المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية حيث بلغت نسبتهم 54.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الموظفين الذين ليس لديهم معرفة بالمواد القانونية المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية 45.9% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (8): يوضح مدى المعرفة بوجود قانون 73 لسنة 2021 بشأن شغل الوظائف والاستمرار بها

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	205	53.1%
لا	181	46.9%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة لديهم على دراية ومعرفة بوجود قانون رقم 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف والاستمرار بها حيث بلغت نسبتهم 53.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الموظفين الذين ليس لديهم معرفة ودراية بوجود قانون رقم 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف والاستمرار 46.9% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (9): يوضح مدى التعرض لكشف فجائي لتحليل المخدرات في جهة العمل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	175	45.3%
لا	211	54.7%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة لم يخضعوا للكشف الفجائي لتحليل المواد المخدرة وفقا لمواد قانون 73 لسنة 2021 حيث بلغت نسبتهم 54.7% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الموظفين الذين خضعوا للكشف الفجائي لتحليل المواد المخدرة وفقا لمواد قانون 73 لسنة 2021 45.3% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (10): يوضح مدى توقيع عقوبات أو جزاءات على الموظف بسبب تعاطي المواد المخدرة داخل العمل

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	8.1%
لا	355	91.9%
المجموع	386	100%

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من مفردات عينة لم يوقع عليهم أي عقوبات أو جزاءات نتيجة تعاطي المواد المخدرة داخل العمل حيث بلغت نسبتهم 91.9% من إجمالي مفردات عينة الدراسة، فيما كانت نسبة الموظفين الذين وقع عليهم أي عقوبات أو جزاءات نتيجة تعاطي المواد المخدرة داخل العمل 8.1% من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

ثانياً: عرض نتائج استبيان:

بالنسبة للمسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021: لوصف مستوي أهمية المسؤولية المدنية عن جرائم الإدمان وأثره المالي والنفسي وفقا لقانون رقم 73 لسنة 2021 (المعرفة بمواد قانون 73

لسنة 2021، الآثار المالية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021، الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021)، لجأ الباحثون إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة كما هو موضح بالجدول (3-13)، (3-14)، (3-15).

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021) مرتبة ترتيباً تنازلياً ن = 386

الترتيب	المستوي حسب المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
1	مرتفع	1.32594	3.6736	أعلم انه يتعرض الموظف في حالة محاولة غش عينة التحليل بأي شكل من الأشكال للفصل من العمل	6
2	متوسط	1.32965	3.6425	أعلم أنه في حالة الامتناع عن إجراء التحليل يتم فصل الموظف من عمله	4
3	متوسط	1.37573	3.6425	أعلم انه في حالة التهريب أو الهروب من لجان التحليل الفجائي للمخدرات يتم فصل الموظف من عمله	5
4	متوسط	1.35491	3.6218	أعرف أنه من الضروري عدم التواجد في الأماكن والمناسبات التي يتم فيها تعاطي المواد المخدرة	7
5	متوسط	1.36607	3.5725	أعلم أنه يشترط لشغل الوظائف بالتعيين	3
6	متوسط	1.42005	3.5181	أعلم أنه في حالة تقدم الشخص للعلاج من الإدمان بشكل طوعي لا يعرضه للفصل من عمله قبل التحليل الفجائي	8
7	متوسط	1.39060	3.5000	اعلم أن القانون لا يسري فقط على الوظائف الحكومية	2
8	متوسط	1.38098	3.4741	أعلم أنه لا يعتد بأي تحليل للمواد المخدرة بعد التحليل الذي يتم إجراؤه من خلال اللجان المختصة	9
9	متوسط	1.40236	3.4067	تم توعيتي بقانون فصل الموظف قبل تطبيقه	1
10	متوسط	1.44398	3.4016	أعلم أنه يحق للموظف التنظيم على نتيجة التحليل الفجائي للمخدرات لعضو اللجنة الممثل للطب الشرعي خلال تواجد اللجنة بجهة العمل	11
11	متوسط	1.46912	3.3601	لا يحق للموظف الذي تم إنهاء خدمته لتعاطيه المواد المخدرة أن يقوم برفع أي قضايا على جهة عمله للعودة مرة أخرى	10
	متوسط	1.38	3.52	المتوسط الحسابي العام	

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور (المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021)، تراوحت بين (3.36 و 3.67)، حيث حاز المحور علي متوسط حسابي إجمالي (3.52) وهو من المستوي المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (6) علي أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.67) وانحراف معياري (1.32) وهو من المستوي المرتفع، حيث نصت الفقرة علي أن (أعلم انه يتعرض الموظف في حالة محاولة غش عينة التحليل بأي شكل من الأشكال للفصل من العمل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.32) وهي من المستوي المتوسط حيث نصت الفقرة علي أن (أعلم أنه في حالة الامتناع عن إجراء التحليل يتم فصل الموظف من عمله).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (10) بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.46) وهو من المستوي المتوسط، حيث نصت الفقرة علي أن (لا يحق للموظف الذي تم إنهاء خدمته لتعاطيه المواد المخدرة أن يقوم برفع أي قضايا على جهة عمله للعودة مرة أخرى).

وهذا يفسر أن المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف والاستمرار بها ذات مستوي متوسط لدي العاملين بجامعة عين شمس.

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021) مرتبة ترتيباً تنازلياً ن = 386

الترتيب	المستوي حسب المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
1	مرتفع	1.32594	3.6736	أعلم انه يتعرض الموظف في حالة محاولة غش عينة التحليل بأي شكل من الأشكال للفصل من العمل	6
2	متوسط	1.32965	3.6425	أعلم أنه في حالة الامتناع عن إجراء التحليل يتم فصل الموظف من عمله	4
3	متوسط	1.37573	3.6425	أعلم انه في حالة التهريب أو الهروب من لجان التحليل الفجائي للمخدرات يتم فصل الموظف من عمله	5
4	متوسط	1.35491	3.6218	أعرف أنه من الضروري عدم التواجد في الأماكن والمناسبات التي يتم فيها تعاطي المواد المخدرة	7
5	متوسط	1.36607	3.5725	أعلم أنه يشترط لشغل الوظائف بالتعيين	3
6	متوسط	1.42005	3.5181	أعلم أنه في حالة تقدم الشخص للعلاج من الإدمان بشكل طوعي لا يعرضه للفصل من عمله قبل التحليل الفجائي	8
7	متوسط	1.39060	3.5000	اعلم أن القانون لا يسري فقط على الوظائف الحكومية	2
8	متوسط	1.38098	3.4741	أعلم أنه لا يعتد بأي تحليل للمواد المخدرة بعد التحليل الذي يتم إجراؤه من خلال اللجان المختصة	9
9	متوسط	1.40236	3.4067	تم توعيتي بقانون فصل الموظف قبل تطبيقه	1
10	متوسط	1.44398	3.4016	أعلم أنه يحق للموظف التظلم على نتيجة التحليل الفجائي للمخدرات لعضو اللجنة الممثل للطب الشرعي خلال تواجد اللجنة بجهة العمل	11
11	متوسط	1.46912	3.3601	لا يحق للموظف الذي تم إنهاء خدمته لتعاطيه المواد المخدرة أن يقوم برفع أي قضايا على جهة عمله للعودة مرة أخرى	10
	متوسط	1.38	3.52	المتوسط الحسابي العام	

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور (الأثار المالية المترتبة علي تطبيق قانون 73 لسنة 2021)، تراوحت بين (3.92 و 4.25)، حيث حاز المحور علي متوسط حسابي إجمالي (4.08) وهو من المستوي المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (16) علي أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.25) وانحراف معياري (1.24) وهو من المستوي المرتفع، حيث نصت الفقرة علي أن (وقفي عن العمل يؤثر علي داخل الأسرة بشكل كبير)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (1.23) وهي من المستوي المرتفع حيث نصت الفقرة علي أن (الوقف عن العمل واقتطاع نصف المرتب يمثل عبئاً اقتصادياً علي الأسرة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (12) بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.32) وهو من المستوي المرتفع، حيث نصت الفقرة علي أن (في حالة التظلم على نتيجة التحليل الاستدلالي يتحمل الموظف التكلفة المالية للتحليل التوكيدي بمصلحة الطب الشرعي).

وهذا يفسر أن الأثار المالية المترتبة علي تطبيق قانون 73 لسنة 2021 ذات مستوي مرتفع لدي العاملين بجامعة

عين شمس.

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021) مرتبة ترتيباً تنازلياً. ن = 386

الترتيب	المتوسط حسب المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
1	متوسط	1.76268	2.8886	أشعر بضعف الثقة أثناء وجودي في العمل	19
2	متوسط	1.75276	2.8731	أشعر بأنني أصبحت شخصية حادة الطباع بعد الكشف عن تعاطي المواد المخدرة	20
3	متوسط	1.78190	2.8601	نظرة زملائي في العمل لي تؤثر على نفسياتي	17
4	متوسط	1.77040	2.8368	أخشى التعامل مع المحيطين بي في العمل	18
5	متوسط	1.81982	2.7668	أشعر بالقلق	21
	متوسط	1.77	2.84	المتوسط الحسابي العام	

المصدر: من إعداد الباحثون بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: version 27).

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لهذا المحور (الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021)، تراوحت بين (2.83 و 2.88)، حيث حاز المحور على متوسط حسابي إجمالي (2.84) وهو من المستوي المتوسط، وقد حازت الفقرة رقم (19) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.88) وانحراف معياري (1.76) وهو من المستوي المتوسط، حيث نصت الفقرة على أن (أشعر بضعف الثقة أثناء وجودي في العمل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (1.75) وهي من المستوي المتوسط حيث نصت الفقرة على أن (أشعر بأنني أصبحت شخصية حادة الطباع بعد الكشف عن تعاطي المواد المخدرة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (21) بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (1.81) وهو من المستوي المتوسط، حيث نصت الفقرة على أن (أشعر بالقلق).

وهذا يفسر أن الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 ذات مستوي متوسط لدي العاملين بجامعة عين شمس.

جدول رقم (13): يوضح العلاقة بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021 والآثار المالية المترتبة على القانون

المتغيرات	معامل الارتباط	المتغيرات
المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 - الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون	مستوى الدلالة	.305**
	القرار الإحصائي	.001
	العينة	معنوي
		386

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تشير بيانات الجدول السابق الي انه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 والآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون، هذه العلاقة علاقة إيجابية طردية أي كلما زادت المعرفة بمواد القانون زادت أو ارتفعت الوعي بالآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون.

جدول رقم (14): يوضح العلاقة بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021 والآثار النفسية المترتبة على القانون

المتغيرات	معامل الارتباط	المتغيرات
المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 - الآثار النفسية المترتبة على تطبيق القانون	مستوى الدلالة	.09
	القرار الإحصائي	.051
	العينة	غير معنوي
		386

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تشير بيانات الجدول السابق الي انه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 والآثار النفسية المترتبة على تطبيق القانون.

مناقشة نتائج الدراسة

- 1- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 والآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون، وذلك قد يرجع إلي أن قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف العامة والاستمرار بها يتضمن الكثير من المواد القانونية الجازمة التي يستحيل التحايل عليها والتي يتمثل أهمها في إنهاء خدمة الموظف الذي يثبت تعاطيه للمواد المخدرة الأمر الذي يترتب عليه خسارة الموظف للدخل المادي الشهري، وذلك بالإضافة إلي المبالغ المالية التي يتم صرفها علي شراء المواد المخدرة والتي يتم اقتطاعها من دخل الأسرة.
- 2- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 21 والآثار النفسية المترتبة على تطبيق القانون، وقد يرجع ذلك إلى أن الشخص الذي يتعاطى المادة المخدرة لا يهتم بنظرة الآخرين له، وذلك فضلا عن وجود بعض المفاهيم المغلوطة أو المعلومات الخاطئة عن المواد المخدرة والتي ينظر إليها في بين بعض الفئات على أنها رمز للرجولة والتباهي أو ترتبط في مخيلة بعض المتعاطين بأن هذه المواد ليست مواد مخدرة على اعتبار أن لها قبول مجتمعي في بعض الأوساط الاجتماعية.
- 3- هناك فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث في الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف العامة والاستمرار بها عند مستوي دلالة أقل من 0.05% وهذه الفروق لصالح الإناث، وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث تكون أكثر تأثرا من الرجال في حالة التعرض لبعض المشكلات المرتبطة بتعاطي الأزواج أو الأخوة للمواد المخدرة، وذلك بالإضافة إلى أن النساء هم الذين تقع عليه معظم الأضرار النفسية المترتبة على تعاطي الزوج أو الأخ للمواد المخدرة.
- 4- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين الذكور والإناث في الآثار المالية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف العامة والاستمرار بها عند مستوي دلالة أقل من 0.05%، وذلك يرجع إلى أن كل أفراد الأسرة يتأثرون بالآثار المالية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف العامة والاستمرار بها، والتي يكون أهم هذه الآثار هو فقد الدخل المالي للأسرة في حالة تعرض الموظف لإنهاء خدمته مما يترتب عليه تأثر كل أفراد الأسرة من الناحية المادية.
- 5- أن المعرفة بمواد قانون 73 لسنة 2021 بشأن شروط شغل الوظائف العامة والاستمرار بها ذات مستوي متوسط لدي العاملين بجامعة عين شمس، وقد يرجع ذلك لانتشار بعض المواد القانونية الخاطئة في بعض مواقع التواصل الاجتماعي، والتي لا تمت بصلة للمواد القانونية التي يتضمنها القانون، وذلك فضلا عن عدم متابعة الموظفين لجميع القوانين التي تصدر والتي تتعلق بعملهم وما يترتب عليه.
- 6- أن الآثار المالية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 ذات مستوي مرتفع لدي العاملين بجامعة عين شمس، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أنه من المعروف أن الموظف الذي يثبت تعاطيه للمواد المخدرة سوف يتم إنهاء خدمته من جهة عمله الأمر الذي يترتب عليه تأثر الأسرة من الناحية المادية وخاصة أن هذا القانون يعرف بين جميع الموظفين بقانون فصل الموظف.

7- أوضحت الدراسة أن الآثار النفسية المترتبة على تطبيق قانون 73 لسنة 2021 ذات مستوى متوسط لدي العاملين بجامعة عين شمس، ويرجع ذلك إلى أن هناك اعتقاد سائد بأن بعض المواد المخدرة تعتبر أدوية وكذلك لوجود قبول مجتمعي لتعاطي بعض المواد المخدرة.

توصيات الدراسة

- **وضوح اللوائح:** التأكد من وضوح اللوائح التنفيذية الخاصة بالقانون، بما في ذلك الإجراءات المتبعة في حالة اكتشاف حالات إيجابية لتعاطي المخدرات وكيفية التعامل معها وفقاً للقانون.
- **ضمان حقوق الموظفين:** ضرورة ضمان حقوق الموظفين في حالة الاشتباه أو ثبوت التعاطي، بما في ذلك توفير فرصة لإعادة التأهيل والعودة للعمل بعد استكمال البرامج العلاجية بنجاح.
- **تحليل التكلفة والفائدة:** إجراء دراسات دقيقة لتقييم التكلفة المالية المرتبطة بالكشف الدوري عن المخدرات، بما في ذلك تكاليف الفحوصات وبرامج العلاج، مقابل الفوائد المتوقعة من تقليل حوادث العمل وزيادة الإنتاجية.
- **تمويل برامج الدعم:** تخصيص جزء من الميزانية الحكومية لتمويل برامج إعادة التأهيل والدعم النفسي للموظفين الذين يثبت تعاطيهم للمخدرات.
- **دعم الصحة النفسية:** توفير برامج دعم نفسي للموظفين الذين يخضعون للفحص الدوري، خاصة في حالة ظهور نتائج إيجابية، لتجنب الشعور بالوصم والتمييز.
- **التوعية والتثقيف:** تنظيم حملات توعية داخل المؤسسات الحكومية لزيادة الوعي بأضرار تعاطي المخدرات والتشجيع على البحث عن المساعدة في حالة الحاجة.
- **تعزيز الرقابة:** ضمان تنفيذ القانون بشكل عادل ومنهجي في جميع المؤسسات الحكومية، مع تعزيز الرقابة الداخلية لضمان عدم حدوث تجاوزات أو تمييز.
- **التعامل مع حالات الإيجابية:** وضع بروتوكولات واضحة للتعامل مع حالات الموظفين الذين تثبت فحوصاتهم إيجابية، تشمل خطوات إعادة التأهيل والمساءلة.

المراجع

- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: ندوة دور المؤسسات الاجتماعية والرياضية في الوقاية من المخدرات، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: 6 مايو 2016.
- جيمس ويليامس، (1999) ترجمة د. طارق بن علي الحبيب، الطب النفسي المبسط، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.
- سعد جلال (1985)، في الصحة العقلية، الأمراض النفسية والعقلية والانحرافات السلوكية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سعد زغلول المغربي (1963)، تعاطي الحشيش، دراسة نفسية اجتماعية، دار المعارف، القاهرة.
- شيلدون كاشدان، علم نفس الشواذ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.
- عادل الدمرداش (1982)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، مطابع الإنماء، الكويت.
- عز الدين جميل عطية (2003)، الأوهام المرضية والضلالات في الأمراض النفسية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1.

- عفاف محمد عبد المنعم (2003)، الإدمان، دراسة نفسية لأسبابه ونتائجه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي: بحث المسح الشامل لظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات الجيزة: المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي (2017)
- محمد التومي الشيباني (1988)، الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، الدار العربية للكتاب.
- محمد السيد عبد الرحمان (1999)، علم الأمراض النفسية والعقلية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد حمدي الحجار (1992)، العلاج النفسي للإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.
- محمد علي بار (1988)، المخدرات الخطر الداهم، دار القلم، دمشق.
- مصطفى زيور، تعاطي الحشيش مشكلة نفسية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، بدون سنة.

A case study on employees at Ain Shams University

- American Psychiatric Association. What does a substance use disorder?
<https://psychiatry.org/patients-families/addiction-substance-use-disorders/what-is-a-substance-use-disorder>. Accessed Sept. 2, 2022.
- Brown AY. Allscripts EPSi. Mayo Clinic. April 13, 2021.
- Civil liability for addiction crimes and its financial and psychological impact According to Law No. 73 of 2021
- Commonly used drugs charts. National Institute on Drug Abuse.
<https://www.drugabuse.gov/drug-topics/commonly-used-drugs-charts>. Accessed Aug. 16, 2022.
- Drug and substance use in adolescents. Merck Manual Professional Version.
<https://www.merckmanuals.com/professional/pediatrics/problems-in-adolescents/drug-and-substance-use-in-adolescents>. Accessed Sept. 2, 2022.
- Drug Facts: Synthetic cannabinoids (K2/Spice). National Institute on Drug Abuse.
<https://www.drugabuse.gov/publications/drugfacts/synthetic-cannabinoids-k2spice>. Accessed Aug. 18, 2022
- Drug Facts: Understanding drug use and addiction. National Institute on Drug Abuse.
<https://www.drugabuse.gov/publications/drugfacts/understanding-drug-use-addiction>. Accessed Aug. 15, 2022.
- Drugs of abuse: A DEA resource guide/2020 edition. United States Drug Enforcement Administration.
<https://admin.dea.gov/documents/2020/2020-04/2020-04-13/drugs-abuse>. Accessed Aug. 31, 2022.
- Drugs, brains, and behavior: The science of addiction. National Institute on Drug Abuse.
<https://www.drugabuse.gov/publications/drugs-brains-behavior-science-addiction/drug-misuse-addiction>. Accessed Aug. 16, 2022.
- Eddie D, et al. Lived experience in new models of care for substance use disorder: A systematic review of peer recovery support services and recovery coaching. *Frontiers in Psychology*. 2019; doi:10.3389/fpsyg.2019.01052.

- Misuse of prescription drugs research report. National Institute on Drug Abuse. <https://www.drugabuse.gov/publications/research-reports/misuse-prescription-drugs/overview>. Accessed Aug. 17, 2022.
- Naloxone Drug Facts. National Institute on Drug Abuse. <https://nida.nih.gov/publications/drugfacts/naloxone>. Accessed Aug. 31, 2022.
- Principles of drug addiction treatment: A research-based guide. 3rd ed. National Institute on Drug Abuse. <https://www.drugabuse.gov/publications/principles-drug-addiction-treatment-research-based-guide-third-edition/preface>. Accessed Aug. 17, 2022.
- Substance-related and addictive disorders. In: Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders DSM-5. 5th ed. American Psychiatric Association; 2013. <https://dsm.psychiatryonline.org>. Accessed Aug. 15, 2022.
- The science of drug use: A resource for the justice sector. National Institute on Drug Abuse. <https://nida.nih.gov/drug-topics/criminal-justice/science-drug-use-resource-justice-sector>. Accessed Sept. 2, 2022.

CIVIL LIABILITY FOR ADDICTION CRIMES AND ITS FINANCIAL AND PSYCHOLOGICAL IMPACT ACCORDING TO LAW NO. 73 OF 2021- A CASE STUDY ON EMPLOYEES AT AIN SHAMS UNIVERSITY

Mohamed. A. ⁽¹⁾; Khaled, H. ⁽²⁾; Amal H. ⁽¹⁾

- 1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

The aim of the research was to study the economic and psychological effects of drug abuse, as stating the economic effects of drug abuse will enable any scientific researcher to know the extent of economic and psychological losses that occur to the employee or worker, while setting dynamic perceptions and practical visions to combat drugs and methods of prevention. A questionnaire was designed to measure the extent of civil responsibility for addiction crimes and their financial and psychological impact and to state the economic and psychological effects on the individual and society. A set of results were reached, the most important of which is that the process of addiction will have major negative effects on the individual and society, especially drugs as a psychological problem, as well as the role of the family in protecting its children from the dangerous problem of drugs. In addition, one of the most dangerous harms of drugs is its negative impact on the economy of society, due to its high cost on society's resources, in addition to hindering its growth and reducing the effectiveness of the major trends that should dominate its path. The study recommended the necessity of ensuring the rights of employees in the event of suspected or proven drug use, including providing an opportunity for rehabilitation and return to work after successfully completing treatment programs, as well as coordination with treatment agencies:

2988

Coordination with addiction treatment institutions to provide integrated support to employees who need treatment, while ensuring the confidentiality of information and respect for employee privacy.

Keywords: Civil liability - addiction crimes - financial and psychological impact